مجلة رفـوف ISSN: 2335-1381
المجلد: السابع /العدد: الرابع ديسمبر 2019

تطور مدينة تيهرت في عهد الدولة الرستمية (160-296هـ/776-908م)

The Evolution of the city of Tihert during the reign of Rostomid State (160-296 A.H / 776-908 A.D)

الدكتور: عمارة مـختار
جامعة يحيى فارس- المدية / الجزائر
- البريد الإلكتروني: am.karim05@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/10/09	تاريخ القبول: 2019/11/20	تاريخ النشر: 2019/12/23

الملخص : يهدف البحث إلى تسليط الضوء على مساهمة الأسرة الرستمية في تطور مدينة تيهرت خلال الفترة الممتدة من سنة 160هـ/776م إلى سنة 296هـ/908م، وتبيان الدور الجوهري الذي لعبته سياستهم في المنطقة في إحداث تغيرات جذرية شملت مختلف مناحي الحياة العامة، وذلك من خلال مقاربة تاريخية مبنية أساسا على عامل توجه السلطة الرستمية نحو اعتماد سياسة التعايش والتسامح المذهبي، ونبذ سياسة الإقصاء القائمة على التعصب المذهبي والعرقي، كعنصر أساسي في التغير الاجتماعي والتطور الاقتصادي والثقافي الذي امتازت به مدينة تيهرت والدولة الرستمية عموما خلال هذه الفترة، وتوضيح الخلفيات المساهمة في توجه السلطة الرستمية نحو هذه السياسة ونتائجها.

الكلمات المفتاحية : المغرب الأوسط ؛ الدولة الرستمية ؛ تيهرت ؛ التسامح المذهبي.

Abstract:

The research aims at shedding light on the contribution of Rostomid dynasty in the development of the city of Tihert during the period from 160 AH / 776 AD to 296 AH / 908 AD. It also attempts to demonstrate the essential role played by their policy in the region which has brought some changes that have covered various aspects of public life. A historical approach based primarily on the factor of the orientation of the Rostamids authority towards the adoption of a policy of coexistence and tolerance will be adopted. The policy of co-existence and tolerance was the key element in the social change and economic and cultural development that characterized the city of Tihert during that period, Finally, there will be an attempt to clarify the backgrounds contributing to the orientation of the Rostomid authority towards this policy and its results.

Key words: The mid-Maghreb; Tihert; The Rostomid State; tolerance policy.

مقدمة:

تعتبر الدولة الرستمية أول دولة مستقلة عن الخلافة في بلاد المغرب الإسلامي، حيث قامت بعد دعوة مذهبية ونشاط سياسي، وتزامن نشاطها وقيامها في المنطقة مع ظهور حركات سياسية وثورات عسكرية ذات طابع مذهبي أحيانا وقبلي في أحيان أخرى، ما أدى إلى تأزم الأوضاع في بلاد المغرب الإسلامي وتأخر التحاقه بركب التطور الذي كانت تعرفه بلاد المشرق آنذاك، لكن الوضع تغير بقيام الدولة الرستمية وأخذت أوضاع بلاد المغرب الأوسط وحاضرتها تيهرت

تشهد تطورا ملحوظا في شتى مناحي الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، حتى صارت معلما حضاريا يؤمه الناس من كل بقاع العالم الإسلامي، فما هي أهم معالم السياسة الرستمية التي ساهمت في هذا التطور؟ وماهي الخلفيات المساهمة في اتباع الحكام الرستميين لهذه السياسة؟ وما هي أهم النتائج المترتبة عنها؟

1- مظاهر السياسة العامة في الدولة الرستمية:

قامت الدولة الرستمية على أساس سياسة متسامحة لم تقص أيا من معتنقي المذاهب المخالفة ولم تتعصب لعناصر محددة دون أخرى – ولو إلى حد نسبي– سمحت بتشكيل مجتمع فسيفسائي ضم جنبا إلى جنب مختلف الفرق المذهبية والعرقيات، فصارت عاصمتهم تيهرت[1] وما حولها موطنا للكثيرين من معتنقي المذاهب والفرق الغير إباضية، إضافة إلى جاليات أجنبية من أهل الذمة من النصارى واليهود، هذا التنوع المذهبي والديني راجع إلى السياسة المعتدلة التي تبناها الأئمة الرستميون والقائمة على نبذ التعصب المذهبي والعرقي[2]، وقد لاقت هذه السياسة قبولا وإجماعا من هذه الفرق كلها، بل واعترفت بإمامة البيت الرستمي وانضوت تحت لواء حكم هذه الأسرة[3]، وبذلك تلافت الدولة الرستمية مشكلة النزاعات المذهبية وساهمت إلى حد ما في إيجاد نوع من الإستقرار

---

(1) مدينة مشهورة من مدن المغرب الأوسط، وكانت فيما سلف مدينتين كبيرتين إحداهما قديمة والأخرى محدثة، عرفت بإنتاجها الزراعي وثرواتها الحيوانية وبردها الشديد في فصل الشتاء، وكانت عاصمة الرستميين حتى سقوط دولتهم سنة 296ه. أنظر: محمد بن عبد المنعم الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، ط:02، تح: إحسان عباس، بيروت: مكتبة لبنان، 1984م، ص:126.

(2) سوادي عبد محمد وصالح عمار الحاج، دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي، ط:01، القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2004م ، ص ص:93، 94.

(3) ابن الصغير، أخبار الأئمة الرستميين، (د.ط)، تح: محمد ناصر وإبراهيم بحاز، (د.م)، (د.ن)، (د.ت)، ص:36؛ أبو عبيد البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، (د.ط)، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، (د.ت)، ص:67.

السياسي خلال فترات عديدة من تاريخها، هذا الإستقرار سيكون له أبعد الأثر على مختلف الجوانب الحياتية الأخرى.

بالإضافة إلى أتباع المذهب الإباضي كان بمدينة تيهرت أقلية لها وزنها من الخوارج الصفرية، يقيمون بحصن خاص بهم بمنطقة تسمى تالغمت بضواحي المدينة، كما يشير ابن الصغير إلى تواجد عناصر أخرى من الحجازيين وأهل العراق[1] الذين نرجح أن المقصود بهم المالكية والحنفية[2]، وكان لهم مشايخهم الذين ذكر منهم ابن الصغير أبو مسعود الكوفي وأبو دنون اللذان كانا فقيهين بمذاهب الكوفيين، في حين كان ابن الصغير نفسه مالكيا على أرجح الظنون[3] وفي نفس الوقت كان للمذهب الشيعي أنصار في عاصمة الرستميين وإن كنا لا نعلم هل كانوا من الزيدية أو من الإسماعيلية، حيث نستدل من كلام أبي زكريا في معرض حديثه عن قدوم الداعي أبي عبد الله الشيعي لحصار مدينة تيهرت خروج بعض وجوه أهل المدينة لتلقيه وكان منهم الشيعة والواصلية[4]

---

[1] ابن الصغير، المصدر نفسه، ص ص:102، 103.

[2] يشير ابن الصغير في مواضع أخرى من كتابه أن الفرق الغير إباضية من رعايا الدولة الرستمية أقامت مساجد خاصة بها حتى صارت تعرف بهم، وهذا جانب آخر جعلنا نميل إلى الإفتراض أن المقصود بالحجازيين والكوفيين في= =كلام ابن الصغير هم المالكية والأحناف، نسبة لظهور مذهب مالك بالحجاز ومذهب أبي حنيفة بالعراق، ولو كان الكوفيون والحجازيون الذين يتحدث عنهم ابن الصغير إباضيين لم تكن هناك حاجة إلى نسبتهم لهذه المدن التي تميزت بمذاهب أخرى غير الإباضية، ولإكتفى بذكرهم ضمن حديثه عن الإباضية، وما حاجتهم لإقامة مساجدهم الخاصة لو لم يكونوا من المذاهب المخالفة لمذهب الدولة الرستمية، وفي موضع آخر في نفس الكتاب يذكر ابن الصغير مناظرته لأحد الإباضيين الذي يرد عليه قائلا: (من أين زعمت وزعم أصحابك وغيرهم من الحجازيين والعراق...) ما يشير أيضا إلى الرأي الذي ذهبنا إليه سالفا. أنظر: ابن الصغير، المصدر السابق، ص ص:77، 102، 103.

[3] ابن الصغير، المصدر نفسه، ص ص:92، 94.

[4] أبو زكريا يحيى بن أبي بكر، سير الأئمة وأخبارهم، (د.ط)، تح: إسماعيل العربي، المكتبة الوطنية، 1979م، ص:112.

كما كانت بها جموع من المعتزلة تذكرهم المصادر باسم الواصلية[1] نسبة إلى مؤسس مذهب المعتزلة واصل بن عطاء[2]، وقد كان منهم أزيد من ثلاثين ألفا يقيمون في ضواحي تيهرت[3]، ولا نستبعد مبالغة المصادر في ذكر أعدادهم التي يرجح أنها أقل من ذلك، إلا أن الذي يهمنا هنا هو تأكيد وجودهم ضمن رعايا الدولة الرستمية، وعلى الرغم من أنهم دخلوا في صراع مذهبي ومسلح أحيانا ضد الرستميين إلا أنهم حظوا بتسامح كبير، وقد كان بينهم وبين الإباضية مناظرات عديدة ومساجلات مشهورة[4].

أما أهل الذمة فقد استنتجنا وجودهم في المجتمع الرستمي من خلال ورود كلمة جزية في كتاب ابن الصغير عندما يتحدث عن مصادر بيت المال في عهد عبد الرحمن بن رستم[5] والتي تدل على وجود أشخاص غير مسلمين في مدينة

[1] هم أتباع واصل بن عطاء الغزال ويسمون كذلك المعتزلة لأن واصلا رأس مذهبهم قد اعتزل مجلس الحسن البصري، وقال أن مرتكبي المعاصي من المسلمين لا هو مؤمن ولا هو كافر، وجعل الفسوق مرتبة بين الإيمان والكفر مخالفا بذلك جمهور أهل السنة القائلين بأن الفاسقين من أهل الإسلام مؤمنون موحدون بما معهم من الإعتقاد الصحيح، فاسقون عصاة بما يقدمون عليه من المعصية، وأن أفعالهم بالجوارح والأعضاء لا تنافي إيمانهم في القلوب. للمزيد أنظر: أبو المظفر الإسفراييني، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن فرق الهالكين، ط:01، تح: كمال السيد الحوت، بيروت: عالم الكتب، 1983م، ص:67 وما بعدها ؛ أحمد شوقي إبراهيم العمرجي، المعتزلة في بغداد وأثرهم في الحياة الفكرية والسياسية، ط:01، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000م، ص: 20 وما بعدها ؛ أحمد محمود صبحي، في علم الكلام دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين، ط:01، بيروت: دار النهضة العربية، 1985م، ص: 119 وما بعدها.

[2] أبو حذيفة واصل بن عطاء المخزومي، ولد سنة 80هـ بالمدينة المنورة، نسب المعتزلة إليه بعدما اعتزل مجلس الحسن البصري الذي طرده بعد قوله الفاسق لا مؤمن ولا كافر، توفي سنة 131هـ. أنظر: محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط:11، تح: شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1996م، ج:05، ص:464، 465.

[3] – البكري، المصدر السابق، ص:67.

[4] – أبو زكريا، المصدر السابق، ص ص: 67، 70، 71 ؛ محمود إسماعيل، الخوارج في بلاد المغرب الإسلامي، ط:02، المغرب: دار الثقافة، 1985م، ص ص:295، 296.

[5] – عبد الرحمن بن رستم بن بهرام، مؤسس الدولة الرستمية وباني مدينة تيهرت، كان من علماء الإباضية وأحد حملة العلم الخمسة الذين تتلمذوا بالبصرة على يد أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة، شارك في ثورات الإباضية بالمغرب قبل قيام الدولة الرستمية واستخلفه أبو الخطاب المعافري على القيروان، ثم فر منها بعد انهزام الإباضية على يد الجيش العباسي بقيادة ابن الأشعث سنة 144هـ، واستقر بالمغرب الأوسط أين لحقته جماعات الإباضية وبايعوه بالإمامة سنة 161هـ، وبقي كذلك حتى وفاته سنة 171هـ. أنظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، ط:15، بيروت: دار العلم للملايين، 2002م، ج:03، ص:306.

تيهرت[1]، مثلها مثل بقية المدن الإسلامية بالمغرب الإسلامي، وقد وفرت لهم السلطات الإسلامية حرية السكن والتنقل، وكفلت لهم حرية ممارسة شؤون حياتهم اليومية في مقابل التزامهم بما عليهم من أداءات مالية[2].

وقد حظيت هذه المذاهب في الدولة الرستمية عموما بتسامح كبير نسبيا فنجد بعض شيوخهم قد تولوا بعض المناصب الهامة في الدولة في أواخر حكم بني رستم، بالإضافة إلى الحرية التي تمتع بها الناس في إظهار مذاهبهم، حيث كان الإباضية لا يمنعون أحدا من الصلاة في مساجدهم ولا يكشفونه عن حاله ولو كان مخالفا لمذهبهم[3]، كما وجدت بمدينة تيهرت مساجد خاصة بكل فرقة حتى صارت تلك المساجد تعرف بهم وتنسب إليهم مثل مسجد الكوفيين ومسجد البصريين وغيرهم[4].

وروى ابن الصغير مناظراته مع بعض الفقهاء الإباضيين دون أن يتعرض للمضايقات أو البطش بالرغم من أنه كان لا يدين بالمذهب الإباضي، وكان يحضر مجالس أبي اليقظان[5] العلمية في مناسبات عديدة، كما أشار إلى تعدد المجالس العلمية لهذه الفرق والتي كانت متاحة أما الجميع من أتباع المذهب وغيرهم، مما يدل على سياسة التسامح المذهبي الذي كان واضحا على معالم الدولة الرستمية[6]، ويصرح في هذا الصدد قائلا: (إذ كان فقهاء الإباضية وغيرهم

---

(1) ابن الصغير، المصدر السابق، ص:36.

(2) عبد الرحمن بشير، اليهود في المغرب العربي، ط:01، مصر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، 2001م، ص:111.

(3) ابن الصغير، المصدر نفسه، ص:77.

(4) المصدر نفسه، ص:32.

(5) محمد بن أفلح بن عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم، خامس الأئمة الرستميين بتيهرت، ولد ونشأ في تيهرت في أيام إمارة أبيه، قصد الحج نحو سنة 238هـ فقبض عليه عمال الدولة العباسية ونقل إلى بغداد وسجن بها، ثم أطلق سراحه وعاد إلى تيهرت فوجد والده قد توفي وتولى أخاه سدة الإمامة الرستمية، وبعد الثورة على أخيه أبو بكر بويع أبو اليقظان بالإمامة سنة 241هـ وظل كذلك حتى وفاته سنة 281هـ. أنظر: الزركلي، المرجع السابق، ج:06، ص:40.

(6) ابن الصغير، المصدر السابق، ص:80.

ISSN: 2335-1381
ديسمبر 2019

وغيرهم لا يطالب بعضهم ببعض ولا يسعى بعضهم ببعض، وكان الفقهاء يتناظرون فيما بينهم كل فرقة تدلي بما لديها، فمن أتى إلى حلق الإباضية من غيرهم قربوه وناظروه ألطف مناظرة، وكذلك من أتى من الإباضية إلى حلق غيرهم كان سبيله كذلك)[1].

هذا يشير دون شك إلى التنافس الكبير بين المذاهب التي عاشت في كنف الدولة الرستمية التي أوجدت له مجالا عظيما بفضل السياسة المتسامحة مع المذاهب الأخرى، حيث وجدت في تيهرت مجالا لنشر أفكارها، فعقدت المناظرات الطويلة وحلق العلم التي وصفها ابن الصغير بشكل تبدو من خلاله مظاهر التسامح المذهبي وحتى الديني[2].

من خلال النصوص السابقة تبرز لنا حقيقة هامة تتجلى في مبادئ التعايش والتسامح التي سار عليها عبد الرحمن بن رستم وتبعه الأئمة الرستميون من بعده وهذه السياسة الحكيمة التي انتهجتها الدولة الرستمية جعلت من تيهرت مركز إشعاع علمي متميز في بلاد المغرب الإسلامي، ومقصد لكافة الراغبين في النزول بها دون اعتبارات مذهبية أو عرقية أو غيرها، وكان لهذا التنوع تأثير إيجابي في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في مدينة تيهرت حاضرة الرستميين.

2- الخلفيات المساهمة في سياسة الدولة الرستمية:

2-أ- الخلفية المذهبية:

بالرغم من اعتبار المذهب الإباضي لدى جمهور علماء المسلمين من ضمن مذاهب الخوارج إلا أن تعاليمه عموما تقر بحرمة المسلمين جميعا على اختلاف مذاهبهم، والذميين على السواء وحرمة أموالهم ودمائهم، فالإباضية لا يرون إباحة دماء المسلمين ولا يرون جواز سبي نسائهم وذريتهم، ولا يرون الخروج فرضا لازما بل أباحوا لأفراد جماعتهم العيش في ظل غيرهم من الحكام تقية

---

(1) المصدر نفسه، ص:102.

(2) نفسه، ص:82.

للضرورة[1]، كما اعتبروا أن إقرار العبد بالشهادتين واعتقاد ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من عند ربه من الشرائع والأحكام هو الحق فقد أصبح من الموحدين، ومن ثم تنتفي عنه أحكام المشركين ويحرم سفك دمه وغنيمة أمواله وسبي ذريته[2]، وعلى هذا الأساس اعتبر الإباضية مخالفيهم من أهل القبلة كفار نعمة غير مشركين ومناكحتهم جائزة وموارثتهم حلال، وأجازوا شهادة مخالفيهم على أتباعهم وأوليائهم[3]، وفي نفس الوقت ينفي الإباضية ارتباطهم بالخوارج ويستنكرون تصنيفهم مع الطوائف الخارجية، ويعودون بأصول مذهبهم إلى جماعة من التابعين وتابعي التابعين أمثال جابر بن زيد[4] وأبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة[5].

اعتبر الإباضية أن الإمامة حق للمسلمين جميعا يتولاها أصلحهم وفق نظام الشورى، فترتب عن ذلك إقامة مجلس للشورى قبل قيام الدولة الرستمية واستمر في تأدية مهامه طيلة فترة حكمهم، وكان هذا المجلس يضم سبعة رجال من الدولة يوصفون بالعلم والصلاح والزهد بالإضافة إلى شيوخ القبائل ووجهاء كافة العناصر المقيمة بتيهرت تجنبا للفرقة[6]، وكان الإمام الرستمي مسؤولا أمامه عن

---

(1) أحمد مختار العبادي، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، (د.ط)، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، (د.ت)، ص:45 ؛ جلي، المرجع السابق، ص:85.

(2) – صابر طعيمة، الإباضية عقيدة ومذهبا، (د.ط)، بيروت: دار الجيل، 1986م، ص:87.

(3) علي بن إسماعيل الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ط:01، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1950م،، ج:01، ص ص: 171، 172 ؛ محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، ط:03، تح: أمير علي مهنا وعلي حسن فاعود، بيروت: دار المعرفة، 1993م، ج:01، ص ص:156، 157؛ عبد القاهر بن طاهر البغدادي، الفرق بين الفرق، (د.ط)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 1995م، ص:103.

(4) أبو الشعثاء جابر بن زيد البصري، كان عالم أهل البصرة في زمانه، من كبار تلامذة عبد الله بن العباس رضي الله عنه، توفي سنة 93هـ. أنظر: الذهبي، المرجع السابق، ج:04، ص:481 وما بعدها.

(5) أحمد محمد أحمد جلي، دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين الخوارج والشيعة، ط:02، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 1988م ، ص ص: 76، 81، 82.

(6) محمود إسماعيل، المرجع السابق، ص:176.

تنفيذ ما ينص عليه مبدأ الشورى[1]، وقد شدد ابن رستم في اتباع سياسة الشورى منذ بداية عهده، ويتضح ذلك في استدعائه وجوه كل القبائل المنطوية تحت سلطانه للبت في الأموال التي بعث بها أهل البصرة إليه[2].

كما اكتفى الرستميون بالمداخيل الشرعية في جباية الأموال، وأسقطوا العديد من المغارم والمكوس مثل الضرائب على المتاجر باعتبارها من المحرمات فحققت الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي ما كان يصبو إليه الكثيرون من العدل والمساواة في الحقوق والواجبات المالية على وجه الخصوص[3].

على الأسس السابقة أقام الرستميون نظام حكم ملتزم بمبادئ التعايش وتقبل الآخر، فشاع العدل بين رعاياهم على اختلاف انتماءاتهم العرقية والدينية والمذهبية، واستطاعوا بذلك أن يحققوا حالة من الإستقرار السياسي في منطقة المغرب الأوسط، ساهمت في القضاء على دواعي الفتن والتفرقة وحماية حقوق الرعايا على اختلاف خلفياتهم، وحققت نوعا من الوحدة والإنتماء إلى هذا المجتمع.

2-ب- الوضعية السياسية والإقليمية:

قامت الدولة الرستمية على أكتاف عرقيات مختلفة، ويبدو أن نفوذها كان متساويا حسب ما يتبين من مجلس الشورى الذي أسسه عبد الرحمن بن رستم والمسؤول عن تعيين إمام الإباضية ورئيس الدولة خلفا عنه[4]، وكان ابن رستم نفسه فارسيا ما أدى إلى استقطاب العديد من العناصر الفارسية إلى المنطقة[5] وكان أساس الدولة الولاء للمذهب قبل القبيلة، لكن في المقابل اعتمدت الدولة الرستمية لتدعيم كيانها على قبائل محلية نتيجة عدم وجود جيش احترافي، وربما

---

(1) سوادي عبد محمد وصالح عمار الحاج، المرجع السابق، ص:217.

(2) ابن الصغير، المرجع السابق، ص:30.

(3) سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي، الإسكندرية، منشأة المعارف، (د.ت)، ج:02، ص:311.

(4) أبو زكريا، المصدر السابق، ص ص:54، 55.

(5) محمد بن تاويت، "دولة الرستميين أصحاب تاهرت"، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، مدريد، مج:05، مج:05، عدد:01-02، سنة: 1957م، ص:106.

هذا السبب وراء الحاجة في الإبقاء على تعدد مذهبي وعرقي معتبر من أجل الحفاظ على مكانة الأسرة الرستمية وسلطتها بين هذه القبائل.

والواقع أن إمامة عبد الرحمن بن رستم قد تمت نتيجة عدم وجود سند قبلي يدعمه، إذ فضل الإباضية مبايعته لهذا السبب من أجل تقويمه وتصحيح مساراته الخاطئة إن حاد عن الجادة، وهو ما جعل الأسرة الرستمية في حاجة دائمة إلى إقامة تحالفات من جهة، والحاجة إلى نسف أي محاولة تحالف بين القبائل لتفادي مناوئتها في الحكم، وهذا ما اهتدى إليه عبد الوهاب بن عبد الرحمن بعدما خشي من توطد العلاقة بين قبيلتي هوارة ولواتة نتيجة المصاهرة ومناوئته في سلطانه، خاصة أن هذه القبائل لم تعدم بين رجالها أهل الصلاح والتدين والعلم الذين بإمكانهم تولي منصب الإمامة حسب مذهب الإباضية، وقد رشح بعضهم من طرف عبد الرحمن بن رستم قبيل وفاته[1]، فلم يجد أمام هذه المنازعات والمخاوف بدّا من اتباع سياسة فرق تسد، وضرب القبائل بعضها ببعض، فعمد إلى إفشال هذا المسعى عن طريق قيامه بمصاهرة قبيلة لواتة، واستطاع بهذه المصاهرة كسر شوكة قبيلة هوارة[2].

واتبع ابنه أفلح نفس السياسة، إذ خشي من سطوة القبائل التي نالها من الغنى والثراء ما جعله يتخوف أن تجتمع عليه فتزيل ملكه، فتعمد ضرب القبائل بعضها ببعض وتخويف بعضها ببعض، وأجج الظغائن بين كل قبيلة وأخرى وبين كل فئة من فئات المجتمع، حتى صارت كلها متوددة له كي لا يعين خصومها عليها[3].

ويبدو من كتاب ابن الصغير أن الحكم القبلي ونفوذ رؤساء القبائل ظل قائما في المنطقة بالرغم من وجود حكم مركزي بمدينة تيهرت، إذ يبدو أن الأئمة الرستميين لم يقطعوا في أمر –أو ربما لم يستطيعوا– حتى يبتوا في المسألة مع

---

[1] أبو زكريا، المصدر السابق، ص ص:54، 55.

[2] ابن الصغير، المصدر السابق، ص:45 ؛ وانظر أيضا: محمد بن تاويت، المرجع نفسه، ص:115.

[3] ابن الصغير، المصدر نفسه، ص:55.

ISSN: 2335-1381
ديسمبر 2019

كبار شيوخ القبائل ومشايخ البلد من الإباضية وغيرهم، بل كان لبعضهم سطوة ونفوذ يفوق نفوذ الأئمة أنفسهم، أشار ابن الصغير إلى بعضهم، أبرزهم علوان بن علوان أحد الرؤساء المعروفين بالمدينة ولم يكن إباضي المذهب، وكانت له رياسة بالبلد، وأبو يعقوب المزاتي رئيس مزاتة وملكهم وصاحب الكلمة النافذة بين بقية القبائل[1].

أما بالنسبة للوضعية الإقليمية، فإن توسط الدولة الرستمية لأنظمة معادية بين الأغالبة شرقا والأدارسة غربا جعلت منها واجهة متقدمة لأي حرب محتملة بين الطرفين، وفي المقابل جعل وجودها لازما لحفظ التوازن بالمنطقة التي عرفت قيام كيانات سياسية متباينة في المذهب والتركيبة القبلية[2]، ما ساهم في سعي السلطة الرستمية إلى إيجاد بيئة سياسية تكفلها العلاقات الحسنة إلى حد ما، وفي المقابل السعي إلى توحيد الجبهة الداخلية وتقوية أواصرها، والإبتعاد عن سياسة الإقصاء التي تخلق الخصوم في مجال عدواني لا يحتمل المزيد من الأعداء.

فقد مد الرستميون أواصر الصداقة بينهم وبين الأمويين في الأندلس الأعداء التقليديين للأغالبة والأدارسة معا، بينما كان طرفي المغرب الإسلامي في عداء واضح منذ قيام دولة الأدارسة، وكانت الدولة الرستمية الحاجز الجغرافي والسياسي الوحيد الذي منع إلى حد ما نشوب الصراع في المنطقة تخوفا من انحيازها إلى أي طرف ضد الآخر، ما ساهم في فرض سياسة حسن الجوار على أرض الواقع[3].

وبالتالي يمكن القول أن سياسة حسن الجوار مع دول المغرب الإسلامي وانفتاح الجبهة الداخلية على مختلف العرقيات والمذاهب كان أمرا محتما من أجل إحداث تغيير جذري وشامل في تركيبتها السكانية عن طريق استقطاب عرقيات

---

(1) ابن الصغير، المصدر السابق، ص ص:92، 99.

(2) محمد عيسى الحريري، الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي، ط:03، الكويت: دار القلم، 1987م، ص ص:196، 202، 203.

(3) محمد بن تاويت، المرجع السابق، ص ص:117، 118.

ومذاهب متباينة للمحافظة على مكانة الأسرة الرستمية على قمة هرم الدولة، وذلك عن طريق إبقاء نفوذ جميع هذه العناصر على درجة متساوية، وكذا تطوير اقتصاد المنطقة بفتح المجال لكل الطاقات دون اعتبار للإنتماء العرقي والمذهبي ما دامت تصب في مصلحة الدولة، كما أن قيام الدولة الرستمية على أساس مذهبي معتدل كما أسلفنا القول ساهم في جلب باقي العناصر التي تدين بالمذاهب المعتدلة.

3- نتائج هذه السياسة:

أحدثت هذه السياسة التي انتهجتها الدولة الرستمية تغيرات اجتماعية وتطورات اقتصادية وفكرية في منطقة المغرب الأوسط، أشار إليها ابن الصغير في مواضع متعددة من كتابه، مرجعا السبب الرئيسي فيها إلى سياسة التسامح المذهبي والديني التي انتهجتها الدولة الرستمية حتى أواخر أيامها، وسياسة العدل والتعايش التي سادت أجواءها والتي ساهمت إلى حد بعيد في تطور مختلف الجوانب[1].

3- أ- على الصعيد الإقتصادي:

عانت منطقة المغرب الأوسط زمنا طويلا من عدم الإستقرار الاقتصادي بسبب الإضطرابات التي سادت بلاد المغرب في عصر الولاة، تلك الإضطرابات التي دمرت عناصر الإقتصاد المغربي في هذه الفترة وما تمخض عنه من ثورات أهلكت الحرث والنسل، وما أحدثته هذه الحروب والنزاعات من تهديد مباشر لطرق التجارة، ما ترك أثرا سيئا على أحوال البلاد الإقتصادية[2]، يضاف إلى ما سبق أن هذه المنطقة عرفت نشاطات إقتصادية محدودة قبل قيام الدولة الرستمية محصورة في الزراعة والرعي لأنها كانت موطنا للقبائل البربرية البترية التي تعيش حياة البدو والترحال، كما كانت المنطقة مشهورة بثروتها الزراعية وكثرة مراعيها

(1) ابن الصغير، المصدر السابق، ص ص:31، 32، 53، 91.
(2) الحريري، المرجع السابق، ص:231.

الغنية بسبب كثرة مياهها التي تأتيها من ثلاث أنهار مختلفة، فاشتهرت كإقليم للمراعي والإنتاج الحيواني، لذلك غلبت مهنة الرعي والزراعة على قاطنيها[1].

ولم يعرف الوضع الإقتصادي تغيرا كبيرا غداة قيام الدولة الرستمية، لأن أغلب القبائل التي ناصرت الدعوة الإباضية في بادئ الأمر والتي قامت على أكتافها الدولة الرستمية بترية بدوية تعيش على الرعي والزراعة والترحال كما أسلفنا[2]، لذلك اقتصرت مداخيل بيت المال في بداية الدولة الرستمية على الزكاة والجزية والخراج، وكانت هذه هي المداخيل الشرعية الوحيدة التي اكتفى بها الرستميون[3].

وتتجلى هذه الوضعية بوضوح في المشاريع التي وضعها ابن رستم ضمن أولوياته بعد تأسيس مدينة تيهرت، والتي تمثلت في ثلاثة عناصر أساسية هي دعم الطبقة الفقيرة وتقوية الجيش لتأمين دولته الناشئة، ثم الإتجاه نحو المشاريع الاقتصادية التي تمثلت أساسا في الجانب الزراعي من إجراء الماء واستصلاح الأراضي والإهتمام بالزراعة، وعلى هذا قسم الإعانة المالية التي أرسلها إليه أهل المشرق من الإباضية[4].

لكن الوضع تغير منذ أواخر عهد المؤسس عبد الرحمن بن رستم بسبب استقرار الأوضاع السياسية بالمنطقة، فازدهرت عناصر الحياة الإقتصادية وانتقل سكان مدينة تيهرت من امتهان الرعي إلى مجتمع اقتصادي تنوعت مداخله وتعددت أنشطته، فإلى جانب الزراعة والرعي نجد الصناعة والتجارة التي ساهمت سياسة الرستميين في ازدهارها، وأصبحت تيهرت في غضون سنين قليلة مدينة

---

(1) الحميري، المصدر السابق، ص ص:126، 127 ؛ ياقوت بن عبد الله الحموي، معجم البلدان، (د.ط)، بيروت: دار صادر، 1977م، ج:02، ص:08 ؛ محمد بن أحمد المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط:02، ليدن:= =مطبعة بريل، 1906م، ص:228، 229 ؛ إبراهيم بن محمد الإصطخري، مسالك الممالك، (د.ط)، ليدن: مطابع بريل، 1870م، ص:39.

(2) الحريري، المرجع السابق، ص:21.

(3) سعد زغلول عبد الحميد، المرجع السابق، ج:02، ص:308.

(4) ابن الصغير، المصدر السابق، ص:31.

ISSN: 2335-1381
ديسمبر 2019

عامرة تقوم فيها تجارة نشطة[1]، الأمر الذي ساهم في تحويل المنطقة من بلد رعوي يعتمد في مصادر دخله على العشر والخراج إلى بلد متنوع النشاط الإقتصادي والتجاري، ويشير ابن الصغير إلى الدور الإيجابي لسياسة التسامح والتعايش التي تبناها الرستميون في تحول تيهرت إلى ممر تجاري مهم بين مختلف أقطار العالم الإسلامي وغيره من البلدان في مواضع متعددة من كتابه[2].

وسار حكام الدولة الرستمية على نهج عبد الرحمن بن رستم في تنمية نشاطات المنطقة الاقتصادية، فشجعوا الحركة التجارية وخططوا الأسواق ورتبوها ونسقوها على غرار أسواق المشرق، ووظفوا المحتسبين ونظموا الحسبة عليها لمراقبتها والحفاظ على نظامها[3]، وأوجدوا الفنادق والخانات للتجار وأعطوهم الحرية الكاملة للاستقرار بمدينة تيهرت سواء كانوا إباضيين أو غير إباضيين[4] وتركوا لكل القادمين حريتهم الكاملة في اتباع أي المذاهب أرادوا دون أن يكون هناك اصطدام فيما بينها، بل كان أئمة الرستميين يحرصون على سلامة القوافل في بلادهم، ويخرجون بأنفسهم لتأمين الطرق والمواصلات والمسافرين دون اعتبار لإنتماءاتهم العرقية ولا المذهبية ولا الدينية[5]، ونتيجة لهذا (كثرت الأموال والمستغلات وأتت الرفاق والوفود من كل الأمصار والآفاق بأنواع التجارات)[6] وصار جلّ من ينزل بينهم من الغرباء والطارئين على البلد إلا استوطن معهم وابتنى بين أظهرهم، (حتى لا ترى دارا إلا قيل هذه لفلان الكوفي وهذه لفلان البصري وهذه لفلان القروي، وهذا مسجد القرويين ورحبتهم وهذا مسجد البصريين وهذا مسجد الكوفيين)[7].

---

(1) – سوادي عبد محمد وصالح عمار الحاج، المرجع السابق، ص:85.

(2) – ابن الصغير، المصدر السابق، ص ص:31، 32.

(3) – المصدر نفسه، ص:54.

(4) – سوادي عبد محمد وصالح عمار الحاج، المرجع نفسه، ص:88.

(5) – ابن الصغير، المصدر نفسه، ص: 91.

(6) – المصدر نفسه، ص:53.

(7) – نفسه، ص: 32.

ISSN: 2335-1381
ديسمبر 2019

إن سياسة الرستميين العادلة بين الرعية وعدم التمييز بين الغرباء وأهل البلاد المقيمين ولا إقصاء مخالفيهم في المذهب، وعدم ترك المجال للخلافات المذهبية أو السياسية أن تكون عائقا أمام ازدهار اقتصاد البلاد، كان عاملا مهما في كسب أصحاب الأموال والتجار الذين قصدوا مدينة تيهرت وأقاموا بها، فهذا العدد الكبير والمتنوع من الوافدين كان لهم دور كبير في إنعاش النشاط التجاري بالمنطقة(1).

وقد كانت الهجرة نتيجة حتمية لهذا التطور الذي عرفته المنطقة تحت حكم الرستميين، حيث تسامع الناس بالعدل الذي تميزوا به وبالأمن الذي نتج عنه، وأن أحوال الناس في إمارتهم كانت أفضل بكثير من أحوالهم في ظل غيرهم من حكام المغرب المعاصرين لهم، فهاجر إلى مدينة تيهرت الكثير من المشارقة والمغاربة والأندلسيين، وقصدها التجار والكتاب والعلماء ورجال الصناعة والفن وأرباب الحرف والمهن من سائر العالم الإسلامي(2)، وكان لذلك أعظم الأثر في اتساع عمرانها ونمو تجارتها وتعدد أنشطتها الإقتصادية.

3-ب- على الصعيد الإجتماعي:

أدى قيام الدولة الرستمية بالمغرب الأوسط إلى حصول تغير ملحوظ في تكوين النسيج الإجتماعي بالمنطقة، حتى سميت تيهرت بعراق المغرب نتيجة لتنوع التركيبة السكانية للمنطقة وتعدد المذاهب بها(3)، وقد وصفها اليعقوبي بالمدينة العظمى جليلة المقدار عظيمة الأمر، وسماها عراق المغرب تشبيها لها ببلاد العراق الصاخبة بمختلف الأجناس والملل والنحل، بعدما وجد تيهرت هي الأخرى تضم (أخلاط من الناس)(4).

(1) – نفسه، ص ص: 31، 32.

(2) – الحريري، المرجع السابق، ص:107؛ عصام الدين عبد الرؤوف الفقي، تاريخ المغرب والأندلس،(د.ط) القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، (د.ت)، ص:156.

(3) – أحمد بن إسحاق اليعقوبي، البلدان، تح: محمد أمين ضناوي، بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ت)، ص:192.

(4) – المصدر نفسه، ص:192.

بالإضافة إلى القبائل المتعددة من البربر، ضمت الدولة الرستمية جماعات كبيرة من العرب الذين نزحوا إلى تيهرت لشهرتها التجارية أو هربا من إفريقية بعد فشل ثوراتهم على الإمارة الأغلبية[1]، ولما كان أئمة الدولة الرستمية من أصول فارسية فقد جذبت تيهرت كثيرا من العناصر الفارسية حتى شكلوا قوة اجتماعية لها وزنها[2]، وامتلكوا القصور والضياع وكان لهم سوق خاص بهم[3].

وعلى الرغم من هذا التنوع العرقي والمذهبي لم يكن هناك ما يعرف بالأقليات سواء مذهبيا أو عرقيا، إذ كان لكل فئة من سكان البلد شيوخها ومقدميها وأكابرها لهم وزنهم ومكانتهم في الحياة العامة وفي سياسة الدولة، حيث ما جد جديد أو طرأ طارئ جمع الأئمة الرستميون مشايخ البلد على السواء إباضيتها وغير إباضيتها للبتّ في شؤون البلد[4].

فأصبح بذلك المجتمع الرستمي يتألف من أجناس مختلفة ومن عناصر متباينة المذاهب، إذ كان يعيش فيها جنبا إلى جنب البربري والعربي والفارسي والسوداني والإباضي والسني والمعتزلي وكذا اليهودي والنصراني، هذا المزيج من مختلف الأجناس والمذاهب والديانات الذي ميز التركيبة الإجتماعية الرستمية يبرز بوضوح ملامح التعايش وتقبل الآخر في هذه الدولة والذي يرجع إلى سياسة التسامح التي تبناها الأئمة الرستميون تجاه رعاياهم[5].

أدى هذا التنوع البشري المكون لمدينة تيهرت والتغير الإقتصادي والتوجه إلى التجارة بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى إلى انتشار ظاهرة الغنى والرخاء بين سكان المدينة، وتحولهم من حياة البساطة الأولى إلى مجتمع مترف تظهر عليه ملامح الغنى والرفاهية، فها هو ابن الصغير يصف حالهم بعد قيام الدولة الرستمية ويذكر أنهم اتسعوا في البلد وتفسحوا فيها وقوي فيهم الضعيف وانتعش

[1] – ابن الصغير، المصدر السابق، ص ص:54، 70 ؛ محمود إسماعيل، المرجع السابق، ص:289.
[2] – محمود إسماعيل، المرجع نفسه، ص:289.
[3] – ابن الصغير، المصدر نفسه، ص:54.
[4] – ابن الصغير، المصدر السابق، ص:101 ؛ أبو زكريا، المصدر السابق، ص ص:54، 55.
[5] – محمود إسماعيل، المرجع السابق، ص ص:177، 178.

الفقير، وتغيرت أحوال البلد حيث بُنِيت القصور وغُرِست البساتين واتُّخِذ العبيد والخدم[1]، وامتلأت البلاد واتسع عمرانها وكثر قاطنوها والمهاجرون إليها، وشجع الوضع الإقتصادي الجيد النشاط العمراني فأنشئت العديد من المدن الكبيرة من العدم واستكمل تعمير الكثير من المراكز الحضرية القديمة، كما فتحت مسالك كثيرة وأمنت البلاد حتى صارت المنطقة من تيهرت إلى مدينة تلمسان والتي تقدر مساحتها بمسيرة خمسة وعشرين يوما كلها عمران[2]، وفي عهد أفلح بن عبد الوهاب بلغت الدولة الرسمية أوج حضارتها، فعمرت الدنيا وكثرت الأموال والمستغلات وتنافس الناس من أهل الحواضر والبوادي في البنيان حتى ابتنوا القصور والضياع خارج المدينة وأجروا الأنهار وأقاموا البساتين والجنان، وانتشرت القبائل واكتسبت الأموال واتخذت العبيد حتى نالت من المكانة ما نال أهل المدن[3].

هذا أدى إلى حتمية ظهور الطبقات في المجتمع الرستمي، ونميز منها:

الطبقة الحاكمة التي تمثلت في أفراد البيت الرستمي ويشير إليهم ابن الصغير في مواضع مختلفة من كتابه بمصطلح الرستمية، وأحيانا يذكرهم بقوله (دخل على
عبد الوهاب وجوه رجاله وقواده وأهل بطانته)، وأحيانا بطانة السلطان[4].

كما ظهرت طبقة من الأثرياء امتلكت القصور والبساتين والضياع وحتى الأسواق، وتنافسوا في البنيان حتى ابتنوا القصور والضياع خارج المدينة، يذكر منهم ابن الصغير محمد بن حماد أحد المقربين من الإمام الرستمي أبو حاتم بن أبي اليقظان الذي امتلك منزلا يقال له المثلث قد جمع الأشجار والأنهار والمزارع والنخل والقصور، وأبان وحمويه اللذان ابتنيا قصرين خارج المدينة، وغيرهم ممن

---

(1) ابن الصغير، المصدر نفسه، ص ص: 31، 33.

(2) ابن خرداذبة، المسالك والممالك، (د.ط)، ليدن، مطابع بريل، 1889م، ص:88.

(3) ابن الصغير، المصدر السابق، ص ص:53، 54.

(4) المصدر نفسه، ص ص:42، 54، 94.

يطول ذكره، دون أن ننسى قصور الأسرة الرستمية خاصة قصر أبو بكر بن أفلح ووالده، وقصر محمد بن عرفة وغيرهم، بالإضافة إلى العديد من التجار الذين اشتهروا بالغنى منهم أبو محمد الصيرفي والواسطي[1].

أما طبقة العوام فيشير إليها ابن الصغير حين يتحدث عن ولاية أبي حاتم بن أبي اليقظان، وأنهم بايعوه دون القبائل الأخرى قبل دخوله تيهرت، ولعل معظمهم كان من غير العجم، ولا من مذهب الإباضية، حسب إشارة ابن الصغير إلى رغبتهم في تبييت خبر الإباضية، ولعلهم من بسطاء الناس وأصحاب الحرف، ثم يذكرهم في مواضع عديدة بنفس الإسم[2].

وكان من الطبيعي في ذلك العصر أن ينتج عن وجود طبقة من الأثرياء وجود طبقة من العبيد والخدم للإشتغال في أعمال القصور والمزارع والإعتناء بالثروة الحيوانية وغيرها، حيث يشير ابن الصغير إلى ظهور هذه الطبقة كنتيجة لانتشار الغنى بين أوساط المجتمع[3].

3-ج- على الصعيد الثقافي:

شهدت مدينة تيهرت في عهد الرستميين نهضة فكرية واسعة في شتى المجالات، خاصة بعدما انتعشت فيها الحياة الاقتصادية وازدهرت الحضارة واستحكم العمران، ومعلوم أن الرخاء الاقتصادي والإستقرار السياسي من أهم العوامل المساعدة على تطور الجانب الفكري ورواج سوقه، وهو ما أهّل تيهرت لأن تصبح عاصمة للفكر والعلم في المغرب الأوسط.

بالإضافة إلى عامل آخر لا يقل أهمية عن سابقه والمتمثل في اهتمام السلطة الرستمية بالعلم وأهله، وإقبالهم على طلبه وتدريسه، فقد كان أئمة الدولة الرستمية من العلماء المشاركين في طلب العلم وقدموا مساهمات فعالة في نشره بين أفراد المجتمع الرستمي، حيث نجد مؤسس الدولة عبد الرحمن بن رستم من

---

(1) – نفسه، ص ص:53، 65، 72، 93.

(2) – نفسه، ص ص:66، 89، 91، 92.

(3) – ابن الصغير، المصدر السابق، ص ص:33، 53، 54.

كبار علماء الإباضية وأحد حملة العلم الخمسة الذي كلفوا بمهمة نشره بين سكان المغرب[1]، بينما فاق ابنه عبد الوهاب في درجات العلم ونبغ حتى ألف كتابا معروفا بمسائل نفوسة الجبل، أجاب فيه عن مجموعة من المسائل التي أشكلت عليهم[2]، وكان أبو بكر بن أفلح حريصا على العلم مقربا لأهله، محبا للآداب والشعر وأخبار الماضين[3]، ويذكر الدرجيني أن له تآليف في الرد على المخالفين[4].

وكان أبو اليقظان مواظبا على ارتياد مجالس العلم التي كان يحضرها وجوه الناس على اختلافهم، حتى كانت له سارية في المسجد الجامع يعرف بها لدوام حضوره وحرصه على هذا، وكانت هذه المجالس تتم بحضور عدد معتبر من علماء الإباضية وغيرهم ممن أراد الحضور[5]، وبالرغم من أن ابن الصغير كان لا يدين بالمذهب الإباضي مطلقا إلا أنه كان يحضر مجالس أبي اليقظان العلمية، كما يشير ابن الصغير إلى تعدد المجالس العلمية لهذه الفرق والتي كانت متاحة أمام الجميع من أتباع المذهب وغيرهم[6].

ونتج عن تنوع المذاهب داخل مدينة تيهرت كثرة المساجد والمناظرات العلمية وحلق العلم، حيث صار لكل فئة من فئات المجتمع مساجدها الخاصة وحلقها وعلماؤها، وصارت تلك المساجد تعرف بهم وتنسب إليهم، ويقال هذا مسجد الكوفيين وهذا مسجد البصريين وغيرهم[7]، ولم تكن حلق العلم محصورة على أصحاب المذهب فقط، بل كان مرحبا بأي كان للحضور والسماع[8].

---

(1) – أحمد بن سعيد الدرجيني، طبقات المشايخ بالمغرب، (د.ط)، تح: إبراهيم طلاي، قسنطينة–الجزائر: مطبعة البعث، (د.ت)، ج:01، ص:19.

(2) – ابن الصغير، المصدر نفسه، ص:39.

(3) – المصدر نفسه، ص:62.

(4) – الدرجيني، المصدر نفسه، ج:01، ص:84.

(5) – ابن الصغير، المصدر السابق، ص:81.

(6) – المصدر نفسه، ص:80.

(7) – نفسه، ص:32.

(8) – نفسه، ص:102.

كما يحكي ابن الصغير عن بعض مناظراته ومحاوراته مع فقهاء إباضيين وحتى جلوسه لأخذ العلم عن بعضهم، حيث يذكر أنه جلس لدى أحد أعلام الإباضية المدعو أبو عبيدة الذي كان عالما في النحو واللغة والفقه والكلام ليسمع منه كتاب إصلاح الغلط لابن قتيبة[1].

وقد تعددت المناظرات بين الإباضية وغيرهم حسب ابن الصغير في قوله: (ومن بالبلد من فقهاء الإباضية وغيرهم لم يطالب بعضهم ولا سعى بعضهم ببعض، إلا أن الفقهاء تناجت المسائل فيما بينهم وتناظرت)[2]، بالإضافة إلى المناظرات العديدة التي كانت تتم بين الإباضية والمعتزلة والتي كانت تتطرق إلى مختلف فروع العلم كالفقه والتفسير وعلم اللغة[3]، ولا شك أن هذه المناظرات قد أثرت الحياة العقلية والفكرية وأمدت جميع الفئات بأفكار وآراء واجتهادات جديدة[4].

واشتهرت تيهرت في هذا العهد بمكتبها المعصومة التي كانت بلا شك منبرا من منابر العلم، وقد ساهم الرستميون بجهد وافر في إثرائها بمختلف المصنفات العلمية، سواء عن طريق التأليف أو الإقتناء[5].

كما اشتهر في هذا العهد عدد كبير من الفقهاء والعلماء من الإباضية وغيرهم، منهم أبو عبيدة الأعرج الذي كان عالما بالفقه واللغة والنحو والكلام والوثائق والذي أخذ عنه ابن الصغير، وعبد العزيز بن الأوز الذي كان له فقيها مشهورا وله رحلة إلى المشرق، وذكر غيرهم من الفقهاء أمثال عيسى بن فرناس النفوسي ومحمود بن بكر وأبو الربيع سليمان الذي كانت له مناظرة مع ابن الصغير، ومن غير الإباضية ذكر منهم أبو مسعود الكوفي وأبو دنون اللذان كانا

---

(1) – نفسه، ص ص:84، 102، 103.

(2) – نفسه، ص:102.

(3) – المصدر نفسه، ص:82.

(4) – الشيخ بوقرية، "الحياة الثقافية والفكرية على عهد الرستميين"، مجلة الحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران – الجزائر، مج:09، عدد:12، سنة: 2005م، ص:44.

(5) – الدرجيني، المصدر السابق، ج:01، ص:56.

فقيهين بمذاهب الكوفيين، في حين كان ابن الصغير نفسه مالكيا على أرجح الظنون[1].

خاتمة:

نتج عن قيام الدولة الرستمية بالمغرب الأوسط واتباعهم سياسة التسامح الديني والمذهبي نحو رعاياهم والقادمين إليهم على السواء تحولات اجتماعية واقتصادية ملموسة في حياة سكان مدينة تيهرت، حيث ترتب عليه تنوع إثنولوجي في بنية المجتمع الرستمي بوفود عناصر متباينة من بيئات مختلفة وتعايشها في مجتمع واحد، وانتقال هذا المجتمع من حياة البداوة والترحال إلى حياة التمدن والإستقرار، وظهور ملامح التطور العمراني كالقصور والمبان والضياع والمنشآت العامة مثل الفنادق والحمامات والخانات والأسواق الكبرى نتيجة للتطور الإقتصادي الذي عرفته البلاد، وأصبحت العاصمة تيهرت ذات أهمية اقتصادية كبيرة لتحكمها في الطرق التجارية، وتشجيع أئمتها للتجارة الداخلية والخارجية وإعطاء الحرية الكاملة لكل التجار سواء كانوا إباضيين أو غير إباضيين للإستقرار بها، وأصبحت لها مبادلات تجارية مع السودان والأندلس والمغرب الأقصى وإفريقية والمشرق، وقد انعكس هذا التطور الإقتصادي بدوره على الأوضاع الثقافية في المنطقة حيث تحولت مدينة تيهرت إلى حاضرة كبرى تنافس بقية حواضر بلاد المغرب الإسلامي، كما غدت مركزا حضاريا يزدان بالعلم والفكر والثقافة.

[1] ابن الصغير، المصدر نفسه، ص ص:81، 83، 84، 86، 92، 94.

قائمة المصادر والمراجع:

1. الإسفراييني (أبو المظفر)، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن فرق الهالكين، ط:01، تح: كمال السيد الحوت، بيروت: عالم الكتب، 1983م.
2. الأشعري (علي بن إسماعيل)، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ط:01، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1950م.
3. الإصطخري (إبراهيم بن محمد)، مسالك الممالك، (د.ط)، ليدن: مطابع بريل، 1870م.
4. البغدادي (عبد القاهر بن طاهر)، الفرق بين الفرق، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 1995م.
5. البكري (أبو عبيد)، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، (د.ط)، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، (د.ت).
6. الحموي (ياقوت بن عبد الله)، معجم البلدان، (د.ط)، بيروت: دار صادر، 1977م.
7. الحميري (محمد بن عبد المنعم)، الروض المعطار في خبر الأقطار، ط:02، تح: إحسان عباس، بيروت: مكتبة لبنان، 1984م.
8. ابن خردذابة، المسالك والممالك، (د.ط)، ليدن، مطابع بريل، 1889م.
9. الدرجيني (أحمد بن سعيد)، طبقات المشائخ بالمغرب، (د.ط)، تح: إبراهيم طلاي، الجزائر: مطبعة البعث، (د.ت).
10. الذهبي (محمد بن أحمد)، سير أعلام النبلاء، ط:11، تح: شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1996م.
11. أبو زكريا (يحيى بن أبي بكر)، سير الأئمة وأخبارهم، (د.ط)، تح: إسماعيل العربي، المكتبة الوطنية، 1979م.

12. الشهرستاني (محمد بن عبد الكريم)، الملل والنحل، ط:03، تح: أمير علي مهنا وعلي حسن فاعود، بيروت: دار المعرفة، 1993م.
13. ابن الصغير، أخبار الأئمة الرستميين، (د.ط)، تح: محمد ناصر وإبراهيم بحاز، (د.م)، (د.ن)، (د.ت).
14. المقدسي (محمد بن أحمد)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط:02، ليدن: مطبعة بريل، 1906م.
15. اليعقوبي (أحمد بن إسحاق)، البلدان، (د.ط)، تح: محمد أمين ضناوي، بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ت).
16. أحمد محمد أحمد جلي، دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين الخوارج والشيعة، ط:02، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 1988م.
17. أحمد شوقي إبراهيم العمرجي، المعتزلة في بغداد وأثرهم في الحياة الفكرية والسياسية، ط:01، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000م.
18. أحمد محمود صبحي، في علم الكلام دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين، ط:01، بيروت: دار النهضة العربية، 1985م.
19. أحمد مختار العبادي، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، (د.ط)، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، (د.ت).
20. خير الدين الزركلي، الأعلام، ط:15، بيروت: دار العلم للملايين، 2002م.
21. سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي، الإسكندرية، منشأة المعارف، (د.ت).
22. سوادي عبد محمد وصالح عمار الحاج، دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي، ط:01، القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2004م.

23.الشيخ بوقربة، "الحياة الثقافية والفكرية على عهد الرستميين"، مجلة الحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران – الجزائر، مج:09، عدد:12، سنة: 2005م.

24.صابر طعيمة، الإباضية عقيدة ومذهبا، (د.ط)، بيروت: دار الجيل، 1986م.

25.عبد الرحمن بشير، اليهود في المغرب العربي، ط:01، مصر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، 2001م.

26.عصام الدين عبد الرؤوف الفقي، تاريخ المغرب والأندلس، (د.ط)، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، (د.ت).

27.محمد بن تاويت، "دولة الرستميين أصحاب تاهرت"، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، مدريد، مج:05، عدد:01–02، سنة: 1957م.

28.محمد عيسى الحريري، الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي، ط:03، الكويت، دار القلم، 1987م.

29.محمود إسماعيل، الخوارج في بلاد المغرب الإسلامي، ط:02، المغرب: دار الثقافة، 1985م.